الشراكة القطاعية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي

م. محمد حسن عودة
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

ملخص:

أدت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريباً إلى إضعاف القطاع الخاص، فأغلقت الكثير من الأعمال، وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص.

كما ينظر إلى الشركات العامة بأنها غير كفوءة وذات إنتاجية منخفضة، وكلفة التشغيل عالية، وتسبب إستنزافاً كبيراً في موازنة الدولة، فضلاً عن كونها منعزلة عن الأسواق الإقليمية والعالمية.

وعليه تحتاج الشركات العامة الى تحديث وإلى تكامل أفضل مع القطاع الخاص من أجل زيادة إنتاجيتها، وقدرتها التنافسية، والاستفادة من فرص الإعمال الجديدة التي تتحقق من خلال تعزيز روابطها مع الأسواق الإقليمية والعالمية، وهذا لا يتم إلا بإتباع مبدأ الشراكة مع القطاع العام والخاص.

The partnership between the public and private sectors in Iraq

Assist.Lec. Mohammed H. Oda
College of Administration & Economics
University of Basrah

Abstract

Decades of direct government control on almost all aspects of Iraq's economy has led to the weakening of the private sector, where it has closed down a lot of business, and has reduced employment opportunities in the private sector.

Also public companies have seen as incompetent, with low productivity, and high cost of operating which causing a significant drain in the state budget, as well as being isolated from the regional and global markets.

Accordingly, public companies need to be updated and better integration with the private sector in order to increase productivity and competitiveness and take advantage of new business opportunities which achieved through the strengthening of ties with regional and global markets, and this is only by following the principle of partnership between the private and public sector.

المقدمة

إن ما يميز العراق هو امتلاكه لمورد طبيعي ألا وهو النفط الذي جعله بلد ريعي، أو بالأحرى شديد الريعية، والجدير بالذكر أن الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أدنى مما هو عليه في البلدان الأخرى، والعراق إحدى تلك البلدان التي شهدت انخفاض الأداء الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ الى وقتنا الحالي.

إن الاقتصاد العراقي يعاني من إختلالات هيكلية بصورة عامة ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية، إذ تميز هذا القطاع بانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب تقادم الأجهزة والأصول الإنتاجية وعدم صلاحيتها للعمل من ناحية، ومن ناحية أخرى فان إتباع سياسة الانفتاح الكبير على الاستيراد أثر تأثيراً سلبياً على الصناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص، حيث من الصعوبة أن يتمكن هذا القطاع من منافسة السلع المستوردة، وبالتالي أدى هذا الى تعطيل أكثر من (529) مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي أي بنسبة 32.4% من إجمالي عدد المنشأت الصناعية .

وعليه فان الشراكة في الدولة الريعية هي السبيل الوحيد لبلوغ الغاية نحو التحول الى اقتصاد السوق، وتوجيه الريع النفطي نحو قناة الاستثمار وإعادة هيكلة القطاع العام والخاص، والتي ينتظر منهما تقوية فرص التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يسهم في تعزيز وتوفير السلع والخدمات وتوفير البنية التحتية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ذات جودة عالية وبكلفة أقل من ناحية، وكذلك تقاسم المخاطر المرتبطة بالخدمات ما بين القطاعين العام والخاص من ناحية أخرى.

مشكلة البحث

إن الإنفاق العام المتزايد الذي تولده الموازنة العامة من دون استجابة مناسبة للجهاز الإنتاجي المحلي، قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة لنمو الضغوط والاتجاهات التضخمية في البلاد التي تترك آثارها السلبية على القطاع الخاص وعلى حركة الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة وتدهور الادخار والاستثمار الحقيقي والتي تخل بمقومات الاستقرار الكلي.

هدف البحث

يهدف البحث الى التنوية الى ضرورة إعادة هيكلة البنية التحتية والتي هي من أساسيات التكوين الرأسمالي الثابت التي غدت مندثرة الى حدٍ بعيد بسبب تعرضها الى التخريب والإهمال عبر أكثر من ثلاث عقود من الصراعات الإقليمية والداخلية وهذا لا يتم إلا بالشراكة ما بين القطاع العام والخاص.

فرضية البحث

لم يتم تبني مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحقق الاستخدام الأمثل للريع، لذلك استمرت حالة التدهور الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية وكذلك استمرت حالة عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة .

هيكلية البحث

تناول هذا البحث المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للشراكة بين القطاع العام والخاص

أولاً: مفهوم الشراكة

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثالثاً: مقومات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثاني: شروط وأهمية ومخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أولاً: شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق.

أولاً: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: القطاع العام والخاص في العراق.

ثالثاً: الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق.

رابعاً: أنموذج للشراكة القطاعية بين شركتي شل وغاز جنوب العراق.

وأخيراً: الاستنتاجات والمقترحات

المحور الأول: الإطار النظري للشراكة

أولاً: مفهوم الشراكة

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي تسهم في تقديم السلع والخدمات العامة على المستوى المحلي، وقبل التطرق الى مفهوم الشراكة يجب معرفة مجموعة من المفاهيم والتي تعد بدرجة الأساس هي عناصر الشراكة ألا وهو مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص.

يعرف القطاع العام بأنه ذلك القطاع الذي يخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة ينظر الى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير إن هذه الأنشطة الاقتصادية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة، ويكمن دور القطاع العام في التخصيص الأقل للموارد المتاحة وإعادة توزيع الدخل وإعادة التوازن الاقتصادي في حالة حدوث خلل في السوق[١].

أما فيما يخص القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح، أي إن قواعد الربح عنده تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[٢].

لذلك من حيث المفهوم يقسم القطاع الخاص إلى:

قطاع خاص منظم : وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم، حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

والقطاع الخاص غير المنظم : وهو قطاع حرفي على عكس القطاع الخاص المنظم حيث لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

إن الرغبة في الحصول على سلع وخدمات أفضل وبكفاءة أعلى، إضافة الى الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل تدفع الحكومات بشكل متزايد الى تبني الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتقديم هذه السلع والخدمات، لذلك عرف صندوق النقد الدولي FMI الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها: (الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة)[٣].

وعليه فإن الشراكة تعني أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمسائلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من

أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل[٤].

وبعد التعرف على مفهوم الشراكة يجب معرفة مفهوم الخصخصة لكي يتم التميز ما بين الخصخصة والشراكة، وعليه يمكن توضيح مفهوم الخصخصة أو التخصيص على أنها تعني عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص إدارةً أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراء [٥].

وأخيرا يمكن وضع تعريف للشراكة على أنه أحد أشكال التعاون بين القطاع العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلاً عنه بصورة مباشرة.

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص

شهد العقد المنصرم سعي الكثير من دول العالم لتحسين ما تقدمه من سلع وخدمات عامة عن طريق إدخال عنصر المهارات المالية والتصميمية والتشغيلية والإدارية التي يتمتع بها القطاع الخاص، وعليه يمكن إجمال مبررات أو أسباب الشراكة بما يلي(٦):

١. عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
٢. أدى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات الى دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة القطاع الخاص لإنتاج بعض السلع والخدمات العامة.
٣. الاستعانة بالخبرة الإدارية والتكنولوجية المتطورة التي يوفرها القطاع الخاص.
٤. تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم السلع والخدمات العامة في انسحاب الدولة وهذا يتفق مع توجهات المؤسسات الدولية.
٥. تقليل حجم القطاع العام والاستفادة من الموارد البشرية والمالية الموجودة لدى القطاع الخاص.
٦. توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص.
٧. ضمان تنفيذ المشروع ضمن الوقت والكلفة المتفق عليها وتجنب انتظار توفر التمويل.
٨. تخفيف الإنفاق العام: إن التدخل المفرط للدولة عن طريق زيادة إنفاقها الحكومي يؤدي الى زيادة الدخل ورفع سعر الفائدة فيزاحم على أثر ذلك القطاع العام القطاع الخاص مما يسبب عدم الاستقرار والتوازن الاقتصادي في الأسواق.

٩. اتسم الاقتصاد العالمي منذ ثمانينات القرن الماضي بكثير من الانتكاسات منها أزمة المديونية وهبوط أسعار النفط وكذلك السلع وعدم الاستقرار في أسعار الصرف، كل ذلك أدى بالقطاع العام والخاص باللجوء الى مبدأ الشراكة.

١٠. التغيرات السياسية والاقتصادية السائدة ومنها العولمة والخصخصة والثورة التكنولوجية، كل هذا دفع إلى إتباع مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعليه يمكن القول إن فشل الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة دون العمل على إشراك القطاع الخاص كعنصر أساسي كان السبب أو المبرر بالدرجة الأولى على قيام الشراكة بين القطاعين ومن ثم تطوير هذه الشراكة بشكل يسهم في تعزيز وتوفير السلع والخدمات وتوفير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة عالية وبأقل كلفة، وكل ذلك تحت مسؤولية الدولة، كما أن الشراكة تهدف أيضاً إلى تقاسم المخاطر المرتبطة بالخدمات ما بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: مقومات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لا يتسنى للشراكة أن تؤتي ثمارها ما لم تكن هناك مجموعة من المقومات التي تسمح بخلق البيئة الملائمة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، ويمكن إجمال هذه المقومات بما يلي[٧]:

١. الدعم السياسي: هو أن تعلن السلطة المركزية دعمها المستمر للسلطة المحلية للقيام بتعاقدات مختلفة الهدف منها تقديم السلع والخدمات للمواطنين بجودة عالية وأقل كلفة وأسعار.

٢. وجود إستراتيجية طويلة الأجل للمشاركة بين القطاعين من أجل تقوية الصلات بين وحدات القطاعين العام والخاص.

٣. استقرار البيئة الخارجية والأطر القانونية والأطر الأمنية، وأخيراً استقرار المالية العامة والسياسة النقدية، لأن هذه العوامل تشجع على إشاعة جو الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين.

المحور الثاني: شروط وأهمية ومخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولاً: شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لقد أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الآونة الأخيرة إحدى المفاهيم المتداولة وبشكل كبير على مستوى الإسهامات القانونية وأدبيات المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخطب الرسمية والندوات والمؤتمرات العلمية.

وتعد المملكة المتحدة رائداً رئيسياً في الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تبنت سياسة مبادرة التمويل الخاصة والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية Private Finance (PFI) Initiative تسهيلات وحوافز للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في المشاريع العامة، وذلك بعد تراجع سياسة الخصخصة التي كانت قد مارستها من قبل أي منذ عام ١٩٧٩.

وبموجب مبادرة التمويل الخاصة سيشارك القطاع الخاص في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل المشاريع الاقتصادية مقابل تحصيله عوائد الخدمات المقدمة وفق مدة زمنية يُتفق عليها، وأخيراً فان ملكية هذه المشاريع تؤول بعد ذلك الى القطاع الحكومي، إلا أن كل ذلك لا يتم إلا بموجب مجموعة من الشروط يجب توفرها لكي تتم عملية الشراكة بصورة صحيحة وناجحة، وعليه يمكن إجمال شروط الشراكة بما يلي[٨]:

١. توظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس مبادئ الحكم الرشيد.
٢. الالتزام بالأهداف وحرية الاختيار.
٣. معرفة نقاط القوة والضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.
٤. دمج الاهتمامات الفردية بالاهتمامات العامة للمجتمع.
٥. توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.
٦. تكييف الشراكة مع الظروف المتغيرة والتقليل من عدم التأكد في محيط الأعمال.
٧. تحليل مفصل للجدوى من المشروع المزعم تنفيذه قبل وبعد التعاقد من خلال وضع أطر جيدة للعمل في المشروع.
٨. تحليل مفصل للمخاطر المالية والتقنية للمشاريع المزمع إقامتها من قبل كلا الطرفين.
٩. اختيار المشروعات المناسبة على أن لا تكون صغيرة جداً، وكما يمكن تكرار المشروعات أيضاً مما يتوافق مع حاجة المجتمع.
١٠. دعم استشاري مناسب، قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذو خبرة.

ثانياً: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث متعدد الأوجه، وذو أهمية متزايدة وهو مرتبط بأبعاد جديدة منها، البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني.

وعليه يمكن إجمال أهمية الشراكة بالنقاط التالية[٩]:

١. توفير السلع والخدمات أو المرافق الضرورية واللازمة للمجتمع، كماً ونوعاً (تلك التي لا يمكن على المدى القصير توفيرها بالموارد المالية الحكومية المحدودة نسبياً).
٢. سد النقص في التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية وتخفيف الأعباء على ميزانية الدولة لتستطيع توجيه الموارد العامة إلى القطاعات السلعية أو الخدمية الأخرى، كالتعليم والصحة على سبيل المثال.
٣. تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي بفتح مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص، وبالتالي خلق مزيد من فرص العمل على المدى الطويل.
٤. نقل وتوزيع المخاطر وتقاسمها بين القطاع العام وبين القطاع الخاص.
٥. الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل وبالتالي رفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات النشاط الإقتصادي عن طريق ترشيد ممارسة هذا النشاط بتخفيض التكاليف الإنتاجية والتشغيلية والتسويقية المختلفة إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي تقليل الهدر وزيادة كفاءة التشغيل.
٦. ضمان حد أدنى من الجدوى الاقتصادية للمشروع، لأن الشراكة لا تتم إلا بوجود جدوى اقتصادية لإقامة المشروع.
٧. تنشيط سوق الأوراق المالية في حال تم تأسيس شركات مشتركة مساهمة، وبالتالي إتاحة المجال أمام إمكانية توظيف أكبر قدر من الأموال.
٨. نقل التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها عادةً المشروعات التشاركية الكبيرة.

ثالثاً: مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالرغم من الايجابيات التي توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تساهم في تحقيقي **التنمية** المستدامة فانه لا تسلم من مجموعة من العيوب والمخاطر التي تمس المستوى القانوني والاقتصادي.

فعلى المستوى القانوني نلاحظ تشابك العلاقات التعاقدية وارتفاع تكلفة المشروع، حيث تخضع إبرام عقود الشراكة للعديد من المراحل ويظم العديد من الاتفاقيات التي تعرض على الدولة المضيفة للمشروع تكبد تكاليف باهضة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد، إضافةً إلى إشراك مستشارين قانونيين وماليين ذو خبرة وكفاءة عالية من القطاع الخاص لتمثيلها، وهو ما يستنزف أموالاً كثيرة بالنسبة للأجهزة الحكومية.

نلاحظ كذلك إن المراحل الأولية للمشروع تستغرق وقتاً طويلاً قد يمتد إلى عدة سنوات في بعض الأحيان منذ بدء دراسة جدوى المشروع إلى مرحلة اختيار شركة المشروع وإتمام التفاوض والتعاقد.

ولقد أثبتت تجارب بعض الدول مثل الهند وتركيا وباكستان إن مرحلة الإعداد وحتى إتمام التفاوض قد يستغرق خمس سنوات، وهذا الأمر قد يؤدي إلى تعطيل حركة النمو، كما أنه يضيف أعباء مالية وإدارية على عاتق الدولة.

أما على المستوى الاقتصادي تعتبر الشراكة أداة لتمويل البنى التحتية التي تحتاجها الدولة لاستغلال المرفق العام، فعلى المدى الطويل يمكن القول بأن التكلفة النهائية لإقامة وبناء وتشييد وتمويل المشروع الاقتصادي عادةً ما تكون أعلى مما لو تولت الدولة إقامة المشروع وتمويله مباشرة [١٠].

وعليه يمكن القول إن مشروعات الشراكة معرضة للكثير من المخاطر، فرؤوس أموالها كبيرة وأطرافها متعددة ومتضاربة المصالح، ومدة تنفيذ عقودها وتشغيلها طويلة جداً، ومن أهم هذه المخاطر هي (١١):

١. مخاطر في تأخر أو تغير التراخيص، وكذلك ارتفاع التكلفة عند المخطط في مرحلة التصميم والإنشاء، وكذلك احتمالات التأخر بالتنفيذ أو التنفيذ بشكل مخالف للمواصفات التعاقدية.
٢. مخاطر العجز بالتمويل سواء في مرحلة الإنشاء أو في مرحلة التشغيل، وكذلك مخاطر تذبذب أسعار الصرف والفائدة.
٣. مخاطر سوء الإدارة أو مستوى الجودة أو الخدمة، ومخاطر ت وقف المشروع.
٤. المخاطر الناجمة عن مشكلة تقدير القيمة المستقبلية (أو الزمنية) للمشروع.
٥. المخاطر المتعلقة في تفسير بعض بنود العقد أو عدم تنفيذ أحد أطراف العقد.

وأخيراً فإن جميع المخاطر أعلاه تنجم من تعارض المصالح، فالدولة هدفها تحقيق المصلحة العامة وتشغيل المشروع وفقاً للاحتياجات والأغراض التي أُنشأت من أجلها، أما شركة المشروع فهي تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة مع الاحتفاظ (بالوقت ذاته) على أكبر قدر من السيطرة على الإدارة وقرارات تشغيل المشروع، ومصلحة نقل المخاطر إلى الأطراف الأخرى ومنها الدولة

المحور الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق

أولاً: عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص

كما عرفت سابقاً بأن الشراكة ترتيب تعاقدي بين أي منشأة حكومية وشركة خاصة تقوم بموجبة الشركة الخاصة بتجديد وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة وحدة حكومية أو إدارتها فقط جزئياً أو كلياً لتقديم خدمة عامة.

وفي ظل هذا الترتيب التعاقدي يمكن للحكومة أن تحتفظ بملكية المنشأة الحكومية، ولكن القطاع الخاص يقوم باستثمار أمواله في تصميم وتنمية هذه المنشآت، وعلى العموم يتقاسم الشركاء المخاطر والدخل المتحقق من هذه الشراكة.

ويختلف هذا الترتيب التعاقدي(الشراكة) عن عقود الخدمة المتعارف عليها(التشغيل والصيانة) لكون القطاع الخاص في عقود الشراكة يقوم باستثمار مبالغ طائلة في الأصول ويتحمل المخاطر، بينما يحصل القطاع الحكومي أما على الإيرادات أو زيادة في الطاقة لتقديم الخدمات العامة (١٢) . ويمكن إجمال عقود الشراكة بما يلي (١٣):

١. البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكيةBOOT (Build, Own, Operate, Transfer)

في إطار هذا العقد فإن شركة المشروع تقوم ببناء المرفق العام حيث تملكه وتديره وتشغله طوال مدة العقد. ويختلف نظامBOOT عن BOT في أنه يتيح لشركة المشروع ملكيته مدة العقد، مما يكلفها سهولة التشغيل والصيانة.

٢. البناء والتملك والتشغيل B00 (Build, Own, 0perate)

في هذا المشروع يتم انتقال المشروع كاملاً إلى القطاع الخاص بعد بناءه وتشييدة وتملكه حيث يقوم بتشغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة مثل باقي الأنواع، لذلك يعد هذا النوع أحد أساليب الخصخصة الكاملة والكلية للمرافق العامة.

٣. البناء والتملك والتأجير التمويلي وتحويل الملكية (Build, Own, Lease, Transfer) (BOLT)

تقوم شركة المشروع باستئجار مشروع قائم من الجهة الإدارية ثم تجدده وتحدثه وتشغله فترة العقد ثم تحوله مرة أخرى إلى الجهة الإدارية في نهاية مدة الامتياز.

٤. البناء الإنجاز والتحويل BRT (Build,Rent,Transfer) في هذه الصورة تقوم شركة المشروع ببناء المشروع وتملكه مدة العقد ثم تأجيره إلى الدولة أو الجهة الحكومية التي تقوم بتشغيله بنفسها أو تشغيله عن طريق الآخرين.

٥. البناء والتشغيل وإعادة التقييم والتجديد B0R (Build, Operate,Revaluate)

هذا النوع يركز على البناء والتشغيل طوال فترة الامتياز ثم تجديد عقد الامتياز لفترة جديدة، وله طبيعة تفاوضية متجددة مرتبطة بمتطلبات حاجيات المتفقين الناتجة عن التطور التكنولوجي وتحديث المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى تجديد عقد الامتياز.

٦. تحديث وتملك وتشغيل وتحويل الملكيةMOOT (Madernise, Own, Operate, Transfer)

هـذا النـوع مـن المشـروعات يكـون قائمـاً بالفعـل لكنـه لا يعمـل بكفـاءة بسـبب التطـور التكنولـوجي ممـا يجعلـه يحتـاج إلى عمليـة تحـديث يـتم مـن خلالهـا تزويـد المشـروع بأحـدث المعدات التكنولوجية.

أهم المراحل هي التحديث ثم التملك وتشغيل المرفق وتحويلة الى الدولة في نهاية مدة الإمتياز.

٧. البناء ونقل الملكية والتشغيل BTO (Build, Transfer, Operate)

حسـب هـذا النظـام تقـوم الدولـة ببنـاء المشـروع بنفسـها وتتكفـل بتمويلـه ثـم تعهـد بتشـغيله الى القطـاع الخـاص، وهـي صـورة مـن صـور إدارة المشـروعات العامـة وأهـم مجالاتهـا الفنـادق والمشروعات السياحية، وتعتبر هذه الصورة عقداً من عقود الخدمة.

٨. بناء وتشغيل وتحويل الملكيةBOT (Build, Operate, Transfer)(١٤).

حسـب هـذا النظـام تكـون الشـركة الخاصـة مسـؤولة عـن إنشـاء بنيـة تحتيـة جديـدة (مثـل طريـق أو مستشـفى) وتشـغيل وصـيانة وتمويـل الأصـل موضـوع العقـد، فضـلاً عـن تقـديم الخدمـة على مـدى زمني طويـل يمتـد غالبـاً إلى ٢٥ سـنة، مقابـل مـدفوعات منتظمـة مـن القطـاع العـام، ويـتم جدولـة هـذه المـدفوعات وفقـاً لأسـلوب يضـمن تقـديم خدمـة رفيعـة الجـودة طـوال المـدى الزمني للتعاقد، ويؤول الأصل موضوع التعاقد إلى الحكومة عند انتهاء مدة التعاقد.

ثانياً: القطاع العام والخاص في العراق

أدت غلبـة القطـاع العـام على التنظـيم الاقتصـادي في العـراق إلى تبني سياسـات كليـة في مجـالات الإدارة والتسـعير والتشـغيل قللـت مـن كفـاءة النشـاط الاقتصـادي العـام والخـاص على حدٍ سواء.

إن هيمنـة القطـاع العـام على جميـع مرافـق الحيـاة الاقتصـادية يـرتبط إلى حـد كبيـر بـالريع النفطي الخـارجي الـذي تسـتحوذ عليـه الدولـة، والـذي انعكـس بشـكل واضـح في الحجـم الكبيـر للإنفاق الحكومي الذي أدى دور المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في العراق.

ومـن العوامـل الأخـرى التي عـززت دور الدولـة في الاقتصـاد العراقي هـو ضـعف القطـاع الخـاص والحاجـة إلـى توزيـع عـادل للـدخل القـومي، والحاجـة إلـى توسـيع الخـدمات الاجتماعية، ومكافحة البطالة والفقر والنهوض بالصناعات العراقية [١٥].

يبـدو ممـا سـبق إن القطـاع الخـاص في العـراق لـم يحـظ بفرصـة حقيقيـة لكـي يكـون بالمسـتوى الـذي يمكنـه مـن أداء دور محـوري في عمليـة إعـادة البنـاء ورفـع معـدلات النمـو

الاقتصادي حيث تعرض لأكثر من ٤٠ عاماً إلى هزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي في العراق وتحجيم دوره تحت ظل القطاع العام، كما أن الحروب والحصار وسوء السياسات الحكومية قد ساهمت في تخلفه [١٦].

وعليه يمكن إجمال ملامح القطاع الخاص في العراق بالنقاط التالية [١٧]:

١. يغلب عليه صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والإنتاج والتسويق.
٢. يستثمر في أنشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لرأس المال المضمون تكون قصيرة.
٣. يتبع أسلوب الإنتاج كثيف العمل وخفيف رأس المال.
٤. يعتمد كثيراً على الدعم الحكومي الأمر الذي يجعله ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج.

ورغم التحديات التي تواجه تطوير القطاع الخاص في الوقت الحاضر والتي تتجلى بالدرجة الأولى غياب بيئة الاستثمار المناسبة والتي تشجع على تعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص المحلي والأجنبي دعماً للاقتصاد الوطني من جانب وكذلك المبالغة في تعقيدات الإجراءات الحكومية الروتينية وتخلف سوق العراق للأوراق المالية وكذلك ارتفاع سعر الفائدة.

إلا أن ذلك لا يمنع الدولة العراقية من اتخاذ سياسات دعم القطاع الخاص ويكون هدفها بالدرجة الأولى هو بناء شراكة بين القطاع العام والخاص بمختلف أشكال وأساليب الشراكة وعقود الامتياز على أن تكون الرؤية عن قطاع خاص تفاعلي تشاركي تنافسي معززاً للنمو المستدام وصديق للقطاع العام، وهذا لا يتم إلاّ بإتباع وسائل معينة.

وعليه يمكن إجمال الوسائل التي تحقق الشراكة بين القطاع الخاص والعام بما يلي [١٨]:

١. تحديد أشكال الشراكة واختيار الأنسب منها، شراكات تعاونية، شراكات تعاقدية (BOOT, BOO, BOT).
٢. تشريع قانون للخصخصة وتفعيله.
٣. تأسيس حاضنات للأعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها.

هيمن القطاع العام بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ على كافة الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديد دور القطاع الخاص وانحسرت أنشطته بعد تولي وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية حتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات، فتأثرت بذلك نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت٥,٤% ومساهمته في الزراعة٧,٢% وفي قطاع الصناعة التحويلية ٢,٩% وفي خدمات التنمية الاجتماعية٠,٤% وملكية دور السكن٧٩% وبالأسعار الثابتة.

إن هيمنة القطاع العام تبدو واضحة من خلال ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية حيث ارتفع من ٦٧,٠% عام١٩٧٤ إلى ٨٣,٠% عام ١٩٨٠ ثم أخذ بالتدني شيئاً فشيئاً، أما القطاع الخاص شهد هو الآخر انحسار أنشطته وخاصة بعد تولي وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية حيث انخفضت نسبة مساهمته قي تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية من٣٣,٠% عام ١٩٧٤ إلى ١٧,٠% عام ١٩٨٠ كما موضح في الجدول رقم(١).

وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات والتي كان العراق خلالها يعيش سنوات حرب، لذلك اضطرت الحكومة العراقية إلى تحول السياسة الحكومية تجاه القطاع الخاص وتشجيعه، حيث تبنت الحكومة برنامجاً للتحرير الاقتصادي والخصخصة ١٩٨٧ أطلقت عليه(بالثورة الإدارية والاقتصادية) وهذه الإجراءات عززت من مكانة القطاع الصناعي الخاص ووسعت دوره في النشاط الاقتصادي فانعكست وبشكل ملحوظ على نسبة مساهمته التي تجاوزت ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية من ١٧,٠% عام ١٩٨٠ إلى ٣١,٠% عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٦,٠% عام ١٩٩٠ كما موضح في الجدول رقم(١).

أما فيما يخص بعد عام ١٩٩١ وخاصة بعد تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي، دخل القطاع الخاص بقوة في النشاط التجاري وزاحم القطاع العام في هذا النشاط بعد عام١٩٩١، أي بعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق وبذلك أصبحت الغلبة للمشاريع التجارية على حساب المشاريع الاستثمارية التي كان هدفها تلبية الاحتياجات من السلع التي مُنعت الدولة من استيرادها بموجب قرار المقاطعة الاقتصادية

وخاصة مستلزمات البطاقة التموينية، مما أدى ذلك إلى ذلك على زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية على ٩٣,٠% عام ١٩٩٥ كما هو موضح في الجدول(١)، أما بعد قبول العراق على قرار مجلس الأمن (٩٨٦) (النفط مقابل الغذاء) وتوقيع المذكرة في آيار من عام ١٩٩٦ وتطبيقها من نهاية العام أنعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي في العراق لكافة المؤشرات، فزادت هيمنة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي حيث ازدادت نسبة مساهمته في هذا الناتج وبالأسعار الجارية من ٧,٠% عام١٩٩٥ إلى ٧٥,٠% عام ٢٠٠٢ بينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا الناتج من ٩٣,٠% عام١٩٩٥ إلى ٢٥,٠% عام ٢٠٠٢ كما موضح في الدول رقم(١).

فيما شهدت المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣ انتكاسة جديدة للقطاع الخاص العراقي نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة أما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، مما عزز من مرارة هذه الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف الرأسماليين فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال، ويبدو ذلك واضحاً للعيان من خلال تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية كما هو موضح في الجدول رقم(١) إلا إن ذلك يبرر المشاركة القطاعية لتنمية الاقتصاد العراقي لما يشكلة القطاع الخاص من نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ٤٤.٤٤% مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم(١)

نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للسنوات ١٩٧٤-٢٠١٦

سنة	القطاع العام(%)	القطاع الخاص(%)
١٩٧٤	٦٧,٠	٣٣,٠
١٩٧٩	٨٠.٠	٢٠,٠
١٩٨٠	٨٣,٠	١٧.٠

١٩٨٧	٦٩,٠	٣١,٠
١٩٩٠	٥٤,٠	٤٦,٠
١٩٩٥	٧,٠	٩٣,٠
٢٠٠٢	٧٥,٠	٢٥,٠
٢٠٠٦	٧٠,٣	٢٩,٧
٢٠٠٨	٧٣.٣	٢٦,٧
٢٠١٠	٦٥.٢٤	٤٣.٧٦
٢٠١٢	٦٩.٥١	٣٠.٤٩
٢٠١٤	٦٣.٧٧	٣٦.٢٣
٢٠١٦	٥٥.٥٦	٤٤.٤٤

١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ -٢٠١٤، بغداد ، كانون الأول٢٠٠٩، ص١٧٦.

٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية للسنوات المختلفة.

انخفض مستوى النشاط الاستثماري خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إذ أرتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في عام ٢٠٠٩(٥٩١٩,٨) مليون دينار بعد أن كان يبلغ(١٧٢١٢.٥) مليون دينار سنة ٢٠٠٦ محققاً بذلك نمو مركب سالب قدره(٢٣.٤٢-%) خلال المدة أعلاه وكما موضح في الجدول رقم(٢).

وعند مقارنة تطور تكوين رأس المال الثابت بين سنتي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يلاحظ أنه انخفض إلى (٥٩١٩.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٩ بعد ان كان يبلغ(١٨٣٧٩.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي سالب قدره(٠.٦٨-%)، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الكبير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ إلى تراجع مقدار أموال الدول المانحة بعد أن كانت في عام ٢٠٠٨ (١٣٤.٢) مليار دينار انخفضت إلى ٣١.٩ مليار دينار عام ٢٠٠٩ فضلاً عن الانخفاض في أسعار النفط الخام التي بدورها تؤدي إلى

انخفـاض الإيـرادات النفطيـة التـي تعتبـر المصـدر الرئيسـي لتمويـل الموازنـة العامـة للدولـة وهـذه تـرتبط بظـروف الطلـب علـى الـنفط في الأسـواق الدوليـة، وهـذا التراجـع في إيـرادات النفط انعكس سلباً على مستوى النشاط الاستثماري والاقتصادي بشكلٍ عام.

وبعـد تحسـن الوضـع الأمني نوعـاً مـا وارتفـاع أسـعار الـنفط والإيـرادات النفطيـة وحيـث ارتفـع النشـاط الاسـتثماري خـلال السـنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ حيـث بلـغ إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت للقطـاعين العـام والخـاص في عـام ٢٠١٣(٢١٦٢٢.٤) مليـون دينـار بعـد أن كـان يبلـغ (١١٥٤٠.٢) مليـون دينـار عـام ٢٠١٠ محققـاً بـذلك نمـو مركـب موجـب قـدره(١٧%) خـلال المدة أعلاه، وكما موضح في الجدول رقم(٢).

وقـد شـهدت هـذه المـدة ٢٠١٠-٢٠١٣ انخفـاض نسـبة إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت للقطـاع العـام مـن٩٣.٩٤% عـام ٢٠١٠ إلى ٧٩.٣٧% عـام ٢٠١٣ بينمـا ارتفعـت نسـبة إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت للقطـاع الخـاص مـن ٦.٠٦% عـام ٢٠١٠ إلى ٢٠.٦٣% عـام ٢٠١٣، وان ارتفاع هذه النسبة يشجع على إتباع نظام المشاركة بين القطاع العام والخاص.

جدول رقم(٢)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص

وبالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ وللمدة (٢٠١٣ -٢٠٠٤) **(مليون دينار)**

السنوات	١)إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	٢)إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	٣)إجمالي تكوين رأس المال لثابت للقطاعين العام والخاص	نسبة(%) ٣/١	نسبة(%) ٣/٢
٢٠٠٤	٤٠٢٣.٨	٣٠٤.٢	٤٣٢٨.٠	٩٢.٩٧	٧.٠٣
٢٠٠٥	٨٤١٧.٥	٢٣٣.١	٨٦٥٠.٦	٩٧.٣١	٢.٦٩
٢٠٠٦	١٦٨٣٨.٩	٣٧٣.٥	١٧٢١٢.٥	٩٧.٨٣	٢.١٧

٢٠٠٧	٥٤٠٠.٢	٢٥٧.١	٥٦٥٧.٣	٩٥.٤٦	٤.٥٤
٢٠٠٨	١٨٠٣٨.٤	٣٤١.٠	١٨٣٧٩.٤	٩٨.١٤	١.٨٦
٢٠٠٩	٥٥١٦.٦	٤٠٣.٢	٥٩١٩.٨	٩٣.١٩	٦.٨١
٢٠١٠	١٠٨٤٠.٨	٦٩٩.٤	١١٥٤٠.٢	٩٣.٩٤	٦.٠٦
٢٠١١	١٤٤٨٠.٠	٤٠٦.١	١٤٨٨٧.٠	٩٧.٢٧	٢.٧٣
٢٠١٢	١٥٤٤٢.٢	٤٦٠.٧	١٥٩٠٢.٩	٩٧.١٠	٢.٩
٢٠١٣	١٧١٦١.٤	٤٤٦١.٠	٢١٦٢٢.٤	٧٩.٣٧	٢٠.٦٣
معدل النمو المركب %	**١٥.٦١**	**٣٠.٨١**	**١٧.٤٥**		

المصدر :

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣-٢٠١٢، الباب الرابع عشر، الحسابات القومية، ص١٠.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني لسنة٢٠١٣، ص٢١.

ثالثاً: الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق

تقوم الشراكة بين القطاع العام والخاص على الاعتراف المتبادل بدور كل منهما في الحياة الاقتصادية.

والجدير بالذكر إن الدستور العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ يهدف إلى تعزيز الديمقراطية والمؤسسات وتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر والبطالة وتعزيز دور القطاع الخاص بما يتلائم مع توجهات المنظمات الدولية، وهذا لا يتم إلا من خلال إدخال وسائل وأساليب تستهدف تطوير الموارد البشرية وإدخال فنون التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والإنتاج لذلك تعتبر الشراكة وسيلة من الوسائل المهمة والحديثة في حل المشكلات الاقتصادية.

والجدير بالذكر إن القطاع العام وبسبب تقادم المكائن والمعدات فضلاً عن تسريح أعداد كبيرة من العاملين مما أدى ذلك إلى زيادة البطالة ومن ثم تراجع الإنتاج وزيادة الاستيرادات وكذلك زيادة التبعية الاقتصادية وتراجع مستويات الأمن الغذائي كل ذلك كان السبب في انخفاض أعداد

المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى (٤١١) و (٦٢) و (١١٦٢٠) عام ٢٠٠٦ بعد ما كانت (٤٥١) و (٧٠) و (١٧٩٢٩) عام ٢٠٠٣[١٩].

وعليه فإن الشراكة تساهم بشكل كبير في إيجاد حلول ناجحة لمشاكل القطاع العام إلا أن ذلك يتطلب من العراق التركيز على ما يلي [٢٠]:

١. معالجة الحجم المفرط للقطاع العام وضعف فعاليته، مما يترتب على ذلك إيجاد صيغة مناسبة لتقليص حجم هذا القطاع عن طريق الخصخصة أو إجراء التأهيل المناسب بما يكفل الفاعلية والكفاءة الربحية التجارية لمشاريع القطاع العام.
٢. خلق المناخ الملائم لتمكين القطاع الخاص من لعب دور قيادي في الاقتصاد الوطني عن طريق إجراء إصلاحات قانونية وإدارية ومالية وخلق بيئة محفزة للنشاطات الخاصة واعتماد إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد الوطني.
٣. توفير المناخ المناسب لتعزيز الروابط بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي وكسر عوامل العزلة المزمنة التي عانى منها العراق لعقود طويلة.
٤. إصلاح السياسة المالية والنقدية للقطاع المصرفي لما لها من دور في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي ومعالجة معضلات البطالة والتضخم ورفع مستوى المعيشة.
٥. تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام بهدف تطوير الإدارة العامة للبلاد على أسس عصرية وفاعلة ومتحررة من القيود البيروقراطية، وعلى أن يكون هدف هذه الشراكة هو تعزيز وتوسيع الصناعات.
٦. تقليص الإنفاق العام الجاري لصالح الإنفاق الاستثماري والعمل على إصلاح التشوه في النظام السعري بوصفه أحد أركان آليات السوق، فضلاً عن تقليص العجز في الموازنة العامة.
٧. إن اعتماد العراق على عوائد النفط كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة، حيث تبلغ حصة العائدات النفطية أكثر من ٩٠% فضلاً على أنها تشكل ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي هو اقتصادي أحادي الجانب ويتطلب الأمر التنويع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
٨. معالجة مشكلة التضخم وإصلاح البنية الاقتصادية ومحاربة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المفسدين بكل ما يتيح من الطرق.

ومن الجدير بالذكر أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق لسنة٢٠١٤، وفي المادة الثالثة والتي تنص على مجموعة من الأهداف التي على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص القيام بها، ويمكن إجمال هذه الأهداف بالآتي [٢١]:

١. إنشاء البنية التحتية العامة وإعادة تأهيلها وتشغيلها صيانتها.
٢. تشجيع القطاع الخاص للدخول بمشاريع الشراكة الاستثمارية مع الجهة الحكومية.
٣. إيجاد التمويل اللازم لدعم مشاريع الجهة الحكومية ذات الجدوى الاقتصادية.
٤. الاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة في إنشاء المشاريع وإدارتها.

يتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها.

وتشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية(كالنقل) هي المرشحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية (كالصحة والتعليم) وذلك لثلاثة أسباب رئيسية [٢٢]:

١. إن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية التي تعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة، وعلى الأرجح أن هذه المشاريع ذات عوائد مرتفعة وبالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.
٢. إن رسوم الاستخدام غالباً ما تكون مجدية ومحبذة أكثر من مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
٣. إن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادةً ما تحظى بأسواق أكثر تطوراً، تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل البناء والتشغيل وصيانة الطرق برسوم المرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

شهد الاقتصاد العراقي تطوراً هاماً في حقبة السبعينات من القرن الماضي، إذ تمتع خلالها بالاستقرار النسبي في النواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية، كما تمتع بموارد مالية ضخمة نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإنتاجه بعد نجاح تأميم النفط عام ١٩٧٢ مما انعكس ذلك على زيادة دخل الفرد العراقي من ١١١٦,٨ دولار أمريكي عام ١٩٧٥ إلى ٣٧١٥,٢ دولار أمريكي عام ١٩٨٠.

كما شهدت هذه الحقبة إنجاز خطتي التنمية للفترتين ١٩٧٠-١٩٧٤ و ١٩٧٦-١٩٨٠ التين استهدفتا إحداث تطورات هائلة في الأداء الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية، وبخاصة خطة ١٩٧٦-١٩٨٠ والتي تمتعت بتمويل ضخم للمشاريع التنموية (١٥,٧) مليار دينار لخطة ١٩٧٦-١٩٨٠

مقابل (١,٧) مليار دينار لخطة ١٩٧٠-١٩٧٤ مما أدى إلى نمو كمي متميز انعكس ايجابياً على مستوى معيشة المواطنين.

خلاصة القول أن حقبة السبعينات شهدت وضع الأسس المادية لتطوير قطاعات الاقتصاد السلعية والخدمية وإنجاز البنية التحتية [٢٣].

أما حقبة الثمانينات فان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي أدت إلى تدمير البنية التحتية للقطاع النفطي مما سبب انخفاض إيرادات النفط من (٢٦,١) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٤) مليار دولار عام ١٩٨١، مما أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على القروض طويلة الأجل لتمويل الحرب.

أي إن للحرب آثار بالغة على أداء الاقتصاد العراقي ونمو قطاعاته نتيجة لضخامة الأعباء والتكاليف حيث ارتفع الإنفاق العسكري العراقي من (٣,١) مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى (١٩,٠٨) مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم الى (٢٥,٩) مليار دولار عام ١٩٨٤.

أما حقبة التسعينات شهد بداية حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ والتي كان لها آثار بالغة الخطورة على الاقتصاد العراقي، تتمركز هذه الآثار في تدمير المنشآت والبنية التحتية الأساسية وازدياد معاناة أعداد كبيرة من السكان، حيث تدهور متوسط دخل الفرد من (١٤٧٠) دولار عام ١٩٨٩ إلى (٢٥٢) دولار عام ٢٠٠٠، وهو ما يندرج بين دخول الشعوب الأكثر فقراً في العالم [٢٤].

أما الحقبة الرابعة والتي ما بعد ٢٠٠٣، يرى العديد من الاقتصاديين عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي من خلال تراجع العديد من مؤشراته الأساسية وخاصة من خلال زيادة عدد العاطلين وتراجع مستوى الخدمات المقدمة وفي مقدمتها الكهرباء والماء وتفشي الفساد الإداري وتدهور الأداء الاقتصادي في قطاعي الزراعة والصناعة[٢٥].

ما زال القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجيته وتعطل في مستوى إنتاجه الذي تؤشرة حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يسهم بحوالي ١,٥% في الناتج المحلي الإجمالي على خلاف معدلاته التأريخية التي بلغت ٩% خلال حقبة الثمانينات، في حين تدنت مساهمة الإنتاج الزراعي لتبلغ ٥% في الناتج المحلي الإجمالي قي حين كانت قبل خمس عقود حوالي ٢٢% في حين إن القطاع النفطي الذي يحتل اليوم لوحده نسبة قدرها ٧٠% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لا يضم من

قوة العمل إلا ٢% في حين ٩٨% من قوة العمل تنزوي في نشاط إنتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعند استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فإن مساهمة الخدمات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ستزيد على ٦٠%، وهذا مؤشر على إن الاقتصاد العراقي اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج والتنوع وتغلب عليه النشاطات الخدمية الهشة التكوين[٢٦].

وخلاصة القول إن العراق منذ خمسينيات القرن الماضي وإلى وقتنا الحاضر لا يزال يمتلك موارد اقتصادية طبيعية وبشرية هائلة، وإمكانات هائلة من الزراعة والسياحة، إلا أن أكثر من ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، وبروز كثير من المشكلات الاقتصادية تأتي في مقدمتها التضخم والبطالة وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وضعف إنتاجية القطاعات السلعية وبالأخص الصناعة والزراعة، وكذلك تخلف نظام التعليم والصحة وتدهور البنية الأساسية للاقتصاد العراقي وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتفشي الإرهاب والفساد في أجهزة الدولة، وعدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، لذلك لابد من إتباع مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص ولبلوغ هذا الهدف يقتضي تحقيق تحول على ثلاث مستويات [٢٧]:

١. الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة التأهيل.
٢. الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجه نحو النمو.
٣. الانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى اقتصاد متنوع.

ومن أجل تحقيق شراكة جيدة بين القطاع العام والخاص العراقي يجب أن تتوفر عدد من المتطلبات الرئيسية التي تحقق فعاليتها منها [٢٨]:

١. مراجعة أساليب الشراكة (عقود خدمة، عقود إدارة، عقود إيجار، عقود بناء وتشغيل ونقل ملكية وتملك...الخ) وبيان مزايا وعيوب كل منها.
٢. تحديد المبادئ العامة الواجب توفرها لدى الشركاء (الالتزام والتعهد، الاستمرارية، الشفافية).
٣. وضع مراحل لعملية الشراكة مع القطاع الخاص (تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، تحليل القدرة التسويقية، مراجعة وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، اختيار أسلوب الشراكة).

ومن وجهة نظر الباحث بما إن العراق يمتلك قاعدة اقتصادية قوية صناعية وزراعية وخدمية ورثها منذ حقبة السبعينات إذن على الاقتصاد العراقي أن يتبع مبدأ الشراكة القائم على أساس (تحديث وتملك وتشغيل وتحويل الملكية) MOOT، لأن هذا النوع من المشروعات تكون قائمة

بالفعل، لكنه لا يعمل بكفاءة بسبب التطور التكنولوجي مما يجعله يحتاج إلى عملية تحديث يتم من خلالها تزويد المشاريع بأحدث المعدات التكنولوجية وبعد التحديث والتملك والتشغيل للمشاريع تحول هذه المشاريع مرة أخرى إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز، وهذا ينطبق على الاقتصاد العراقي لأنه يمتلك قاعدة اقتصادية تتطلب تحديث وتشغيل لهذه القاعدة ثم تحويل الملكية في نهاية المدة.

والجدير بالذكر إن الشراكة في الدولة الريعية هو السبيل الوحيد لبلوغ الغاية التي تتمحور حول تفعيل التحول نحو آلية السوق، وتوجيه الريع النفطي والإيرادات العامة نحو قناة الاستثمار وإعادة هيكلة القطاعين العام والخاص عن طريق توليد كم هائل من المشاريع الاستثمارية مختلفة الأحجام التي ينتظر منها تقوية فرص التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وبما أن العراق يسعى منذ عام ٢٠٠٣ إلى إاتباع اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد المخطط الذي كان سائداً في المرحلة السابقة (قبل عام٢٠٠٣)، إلا أن الشفافية في عملية التحول لا تزال غائبة عن أرض الواقع، حتى في ظل تشريع كثير من القوانين كقانون البنك المركزي وقانون الاستثمار وقانون حماية المنتوج الوطني وقانون حماية المستهلك، والتي تعتبر من الإجراءات المهمة لتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لعملية التحول، كما ان العلاقة بين القطاعين غير واضحة المعالم، كما إن هناك شكوك حول مصداقية الدولة في تبني النظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق).

نستنتج من ذلك إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو البديل المناسب لكي يأخذ القطاعين دورهما القيادي في عملية التنمية.

وأخيراً فإن العلاقة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تكون علاقة تكاملية، أي شركاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وذلك لأن الشراكة هي الأسلوب الأكثر تطوراً وجدوى من الناحية الاقتصادية، فالعوائد المتحققة تعود لكلا الطرفين، كما يتحمل كل من الطرفين المسؤولية والمخاطر المترتبة، وعليه يمكن أن تكون الشراكة هي السبيل الوحيد للتحول نحو النظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق) بأقل تكاليف.

يرى الباحث إن إتباع العراق لمبدأ الشراكة يجب أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إحداث فرص عمل كبيرة في وقت وجيز أثناء انجاز المشاريع أو عند استغلال المشاريع القائمة أصلاً، مما يساهم في حل مشكلة البطالة بأسرع وقت وتقليص معدلات الفقر.
٢. جلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها للتنمية الداخلية.

٣. تطوير السياحة الوطنية يجعل العراق مركزاً دولياً هاماً في مجال الخدمات الفندقية والإقامات والخدمات الرياضية وسياحة الأعمال والمؤتمرات.
٤. الزيادة في خبرة اليد العاملة العراقية وكفاءتها من خلال المشاريع المنجزة أو المستغلة.
٥. تطوير المرافق العامة والصناعات القائمة والبنى التحتية مثل النقل والطرق والمواصلات والاتصالات والخدمات التعليمية والصحية.
٦. الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال الشراكة في الخدمات الصحية والاجتماعية وخاصة التجربة التي حدثت في المملكة المتحدة وكذلك التجربة الفرنسية.

ومع ذلك ولحين وقتنا الحاضر لم يتبع العراق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما زاد الطين بلة حيث ظل الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع الإستخراجي (النفط) على الناتج الإجمالي مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية، وبقي القطاع العام المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما القطاع الخاص فما زال دورهُ هامشياً ولم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة.

وأخيراً إن عدم تبني العراق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص، ترتب عليه عدم الاستخدام الأمثل للريع، واستمرار حالة التدهور الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية وكذلك استمرار حالة عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة وزيادة المديونية والفقر وخصوصاً كلما انخفضت أسعار النفط وإنتاجه.

رابعاً: أنموذج للشراكة القطاعية بين شركتي شل وغاز جنوب العراق.

إن تبني العراق لإستراتيجية هادفة لدعم القطاع الخاص وإعطائه الدور التنموي البارز له يعد بحد ذاته تحدياً كبيراً يلزم الدولة العمل على دعم هذا القطاع وتفعيلة بكل الإمكانات المتاحة لديها , ومن أجل ذلك فأنه من الضروري قيام الدولة بتبني إستراتيجية بعيدة المدى لإعادة تمكين القطاع الخاص من القدرة على التنافس في إنشاء وإدارة المشاريع ذات الأنشطة المختلفة في العراق من خلال اقتراح السياسات والبرامج وتوسيع قاعدة المعلومات لوفد هذا القطاع , لذلك لابد من إصدار قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحتوي على عدة اعتبارات منها [٢٩]:

١- توفير الشفافية للمستثمرين المحليين أو الأجانب.
٢- توضيح الوضعية القانونية للمتعاقدين على الإجراءات الواجب إتباعها لاختيار الشريك فضلاً عن الالتزامات والحقوق المتعلقة بالأطراف المتعاقدة .

٣- توضيح المقتضيات الواجب تطبيقها خلال إنجاز المشروع بدءاً من اختيار المشروع ومروراً بتنفيذه وتشغيله انتهاءً بتحويل أصول المشروع ونقله الى الدولة عند نهاية مدة العقد.

وتجدر الإشارة الى إنه من الناحية الشكلية تظهر في رحاب الشراكة بين القطاعين العام والخاص إشكالية تناقض المصالح المتمثلة في أهداف القطاع الخاص التي تسعى الى تحقيق الربح السريع وفي غايات الحكومة في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية لتخدم التنمية المستدامة , وتفادياً لظهور مثل هذا التناقض يجب عد عقود الشراكة من العقود الإدارية بما يتيح خضوعها للمبادئ العامة للدولة والتي تغلب فيها المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتمنح الإدارة العديد من الامتيازات لضمان تحقيق هذه الغاية من جهة وإقامة نوع من التوازن بين أهداف القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى [٣٠].

وفيما يأتي أنموذجاً للشراكة بين شركتي شل وغاز الجنوب يهدف مشروع غاز جنوب العراق الى خلق شركة عراقية مشتركة ذات مسؤولية محدودة (شركة غاز البصرة) محدودة بين شركة غاز الجنوب (بنسبة ٥١%) وشركة شل (٤٤%) وشركة ميتسوبيشي (٥%) , ومهمتها هي جمع الغاز المصاحب المنتج مع النفط من ثلاث حقول نفطية (وهي الرميلة والزبير وغرب القرنة المرحلة الأولى حيث الناتج حالياً هو مليار قدم مكعب في اليوم حيث يحرق ٧٠ بالمائة منة من دون استفادة) ومعالجة لإنتاج غاز معالج (المستخدم كوقود لتوليد الكهرباء وفي المنشآت الصناعة والبتركمياوية) ومشتقات بترولية كمثل الغاز البترول المسال (المستخدم في الطهي والصناعة) والمشتقات (الجازولين الطبيعي المستخدم كديزل في المركبات) .

سيقدم مشروع شركة غاز البصرة المشترك فوائد مالية للعراق تبلغ تقريباً ٥٨ مليار دولار (وذلك قبل أي تعديل لدعم الحكومي لسعر الغاز والمنتوجات البترولية في السوق العراق والذي يتوقع أن يكون ٢٧.٥ مليار دولار) عند سعر ٧٥ دولار لبرميل النفط الخام والذي يعتبر السعر النفط للموازنة الحكومية والذي تتبناه وزارة النفط لأجل لهذا المشروع المشترك , بالإضافة الى التوفير المتوقع للحكومة العراقية الناتج عن إحلال الغاز الجاف محل النفط الخام والزيت الأسود في محطات توليد الكهرباء (والمتوقع أن يوفر بحدود ٤٠ مليار دولار عند سعر ٧٥ دولار لبرميل النفط الخام).

ومن ضمن الآليات التي تم وضعها هي آلية تحديد سعر الغاز المصاحب والذي تقوم بتعديل سعر الغاز عند ارتفاع أسعار النفط أعلى من ٥٠ دولار للبرميل لتخفيف العبئ على السوق المحلي , بالإضافة الى ذلك فإن العائد على الاستثمار المتفق علية لشركة شل ومتسيوبيشي هو ١٥% وذلك تم إدخال آلية لإبقاء العائد عند ذلك المستوى .

وبعد ملاحظة التقارير تبين بان هذه الشراكة الوحيدة من نوعها خصوصاً أنها تتعلق بجمع ومعالجة الغاز المصاحب , كما توجد شراكات مماثلة في الدول المتقدمة في صناعات البترول كمثل شركة أبو ظبي لصناعات الغاز المحدودة – شركة جاسكو (GASCO) [٣١].

الاستنتاجات:

١. إن الاقتصاد العراقي يعاني من إختلالات هيكلية بصورة عامة ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية، إذ تميز قطاع الصناعة التحويلية بالضعف ونسبة مساهمته محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، وإن أهم أسباب ذلك يمكن إجمالها بتقادم الأجهزة والأصول الإنتاجية وعدم صلاحيتها للعمل، فضلاً عن النقص الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أدى إلى توقف الكثير من المشاريع الإنتاجية والخدمية جزئياً أو كلياً.

٢. ضعف دور الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) في النشاط الاقتصادي بالرغم من قرارات وقوانين الاستثمار الهادفة إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص والمزايا الممنوحة له بموجب قوانين الاستثمار، لازال دوره محدود في عملية التنمية الاقتصادية.

٣. يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الأساسية اللذان يشكلان بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لأنهما يشجعان على إشاعة جو الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين.

٤. إتباع سياسة الانفتاح الكبير هو الآخر له تأثيراً سلبياً في الصناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص حيث من الصعوبة أن يتمكن القطاع الخاص في ظل هكذا ظروف من منافسة السلع المستوردة ولاسيما من دول الجوار، وبالتالي أدت هذه الظروف إلى تعطيل أكثر من 529 مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي.

٥. إن التشوهات والإختلالات الهيكلية التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد العراقي، يحتم على الحكومة العراقية إتباع مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص والذي يؤدي إلى تحديث الشركات العامة، لأنه بتكامل هذه

الشركات مع القطاع الخاص تزداد إنتاجيتها وقدراتها التنافسية فيما لو اتبع العراق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص.

٦. بسبب الفجوة بين الموارد المادية وما هو مطلوب لإعادة تأهيل وإنشاء مشاريع البنية التحتية وخاصة في دول تمتاز بالعجز المزمن في موازنتها العامة، لذلك تعد الشراكة من المقومات الأساسية لتوفير التمويل الخاص لتغطية الاستثمار الذي تعجز الدولة عن تمويله بدون مصادر خارجية.

٧. إن مبدأ الشراكة يكون أكثر نجاحاً عند إقامة شراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

٨. يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الشراكة أساس نجاحها، وتبرز أهمية التعاون من خلال التزام كل أطراف الشراكة بتحقيق أهدافها، سواء كان على مستوى المحافظة على جودة المنتجات والخدمات المقدمة، أم تحقيق استغلال أفضل للموارد، فضلاً عن تحقيق التوافق بين أهداف القطاع العام الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الخاص المتمثلة بالأرباح.

المقترحات:

١.تهيئة بيئة استثمارية تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويتطلب ذلك الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني.

٢.تحديد المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والتي تتمتع بميزة تنافسية وعرضها للاستثمار المحلي والأجنبي.

٣. إعادة هيكلة الشركات والمصانع وفق اقتصاد السوق، ومحاولة تحديد المشروعات الممكن تخصيصها.

٤. السير باتجاه التنويع الاقتصادي والذي يتحقق ويتقدم بشراكة القطاع العام والخاص بعد إنعاش القطاع الخاص.

٥.اجتثاث بؤر الفساد والإرهاب في المجتمع والمؤسسات المختلفة.

٦.إزاحة القوانين والأنظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص وتشكل عقبات أمام تطوره.

٧.دعم القطاع الخاص وكذلك دعم اتحادات وجمعيات القطاع الخاص وإدراج العاملين في هذا القطاع بقانون التقاعد.

٨.إشراك القطاع الخاص في إعادة هيكلة الشركات العامة.

٩. تطوير المناطق الصناعية والتكنولوجية، وحاضنات الأعمال، ومراكز تطوير الأعمال.

١٠. بناء شراكات مع الشركات الأجنبية العالمية والمستثمرين لزيادة الناتج المحلي وسد جزء مهم من حاجة السوق المحلية.

١١. إقامة حوار فعال بين القطاع العام والخاص، على أن يستجيب القطاع العام للحاجات ذات الأولوية للقطاع الخاص.

١٢. أن يكون للقطاع الخاص نسبة تمثيل في الهيئات الحكومية ذات العلاقة بصنع القرار الاقتصادي بنسبة ٥٠%.

١٣. تحقيق المزيد من الشفافية والوضوح في العمل للقطاع العام والخاص.

١٤. تشريع القوانين الخاصة بالاستثمار والتي توفر الضمان والدعم للمستثمرين وتشجيعهم على الشراكة مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

١٥. تشريع قانون خاص بالشراكة يغطي الأوجه الإدارية والفنية والمالية كافة، ويهدف إلى تحديد وتنظيم مهام عمل كل طرف من أطراف الشراكة ويضمن حقوقهم كافة فضلاً عن تحديد الشروط والالتزامات التعاقدية تحديد الأجهزة الرقابية الخاصة بجودة الخدمات والمنتجات وكذلك أسعارها.

١٦. اختيار أطراف الشراكة من القطاع الخاص وتحديد مسؤولية كل طرف من أطراف الشراكة بصورة واضحة لتفادي التعارض في المسؤوليات.

١٧. دراسة تجارب البلدان الأخرى حول مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص وأخذ إيجابيات تلك الشراكة مع تجنب الوقوع في الأخطاء التي رافقت تلك الشراكات.

١٨. إعداد تقارير دورية بدءً من تنفيذ مشاريع الشراكة وحتى مرحلة إنهاء التعاقد وتأشير الانحرافات إن وجدت ومحاولة معالجتها.

المصادر:

(١) عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة المدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤.

(٢) جمهورية العراق، مجلس الوزراء هيئة المستشارين، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠، نيسان، ٢٠١٤، ص٨.

(٣) برناردين أكتيوني وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، منشورات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، العدد٤٠، ص٦. متاح على شبكة الأنترنت http://www.imf.org/extemal/arabic/pubs/ft

(٤) د. نبيل جعفر عبد الرضا وبيداء رزاق حسين، دور القطاع الخاص في تطور الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- البصرة، ٢٠١٥، ص١٣١.

(٥) د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، العراق- البصرة، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(٦) محمد متولي دكروري محمد، الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، متاح على شبكة الأنترنت: www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid

(7) Trhinova,z and Kaderabkova,J. (2006). Actual challenges of implementation of ppp projects in Czech Republic," working paper, university of Economics of prague ,Czech Republic

(٨) هاني صلاح سرى الدين، الصور المختلفة لمشاريع القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٥.

(٩) د. عابد فضيلة، إشكالية التشاركية بين العام والخاص والبعد الاجتماعية لعملية التنمية، ندوة جمعية العلوم الاقتصادية السورية الثالثة والعشرون، ص٩. متاح على شبكة الأنترنت:
http://www.mafhoum.com/syr/artides-10/fadila.pdf

(١٠) د. احمد بو عشيق، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء تميز في القطاع الحكومي، الرياض، ١٣-١٦ذو القعدة ١٤٣٠هـ الموافق١-٤ نوفمبر٢٠٠٩م، ص٢٢-٢٣.

(١١) د. عابد فضيله، مصدر سابق، ص١٢.

(١٢) منتدى الرياض الاقتصادي، تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، ص١٦٩-١٧٠.متاح على شبكة الأنترنت:
.http://dr-ama.com/wp-content/uploads/2015/10/%D8

(13) Partenariats public-prive: moded employ Juridique et approche economiqu Institut dela Gestion Deleguee DEXIA. D,F.2006.

(١٤) منتدى الرياض الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٦٩-١٧٠.

(١٥) د. نبيل جعفر عبدالرضا، مصدر سابق، ص٣٠.

(١٦) نفس المصدر، ص٣٣.

(١٧) د. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات٢٨، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

(١٨) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، كانون الأول٢٠٠٩، ص١٧٩.

(١٩) د. حاكم محسن محمد، الاقتصاد العراقي-رؤية مستقبلية، بحث ألقي في المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية للمدة من١٧-١٨ آذار٢٠٠٩، ص٩-١١.

(٢٠) سامي عبد ناصر، الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق. متاح على شبكة الأنترنت:
Baghdad chamber.com/modules.php?
Nam&& file=article & Sid=12938

(٢١) قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص العراقي لسنة ٢٠١٤. متاح على شبكة الأنترنت: hte://www.mof.gov.Jo/protals/0/Mof-content/%D8.

(٢٢) برنادين اكتيوني وآخرون، مصدر سابق، ص٨.

(٢٣) د.نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد١٩، نيسان٢٠٠٧، ص٢.

(٢٤) د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مصدر سابق، ص٨-١١.

(٢٥) د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي على أين، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، العراق، النجف، ٢٠١١، ص٣٩٤.

(٢٦) د. مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق – الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، العدد١٩، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٢-٢٣.

(٢٧) د. أديب قاسم شندي ، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٢٨) د. ستار البياتي ، القطاع العام والخاص في العراق شراكة أم تقاطع، الملحق الاقتصادي، جريدة المدى اليومية، ٢٠١٠/٧/١٩. متاح على شبكة الأنترنت: almada suppleme. Net/news,pbp? Achion=view& id=21.

(٢٩) د. نبيل جعفر عبد الرضا ,البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات , الطبعة الاولى , مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت لبنان , ٢٠١٢, ص١٣٣.

(٣٠) نفس المصدر , ص١٣٥.

(٣١) د.جبار عبود الحلفي ود.نبيل جعفر عبد الرضا, نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص , الطبعة الاولى , دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع , بيروت لبنان, ٢٠١٣, ص٢٥٩.